الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

FCCC/SBSTA/2001/7
12 September 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية
بشأن تغير المناخ

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية
الدورة الخامسة عشرة
مراكش، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر - ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً في إطار المرحلة التجريبية

التقرير التوليفي الخامس بشأن الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً في إطار المرحلة التجريبية

مذكرة من الأمانة

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولاً - مقدمة	١-٣	٢
ألف - الولاية	١	٢
باء - نطاق المذكرة	٢	٢
جيم - الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئتان الفرعيتان	٣	٢
ثانياً - النتائج	٤-١٧	٢

أولاً – مقدمة

ألف – الولاية

١- قرر مؤتمر الأطراف، في دورته الأولى، أن ينظر سنوياً في تقرير توليفي عن المرحلة التجريبية للأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً في إطار المرحلة التجريبية تعده الهيئة الفرعية للتنفيذ والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية، بمساعدة من الأمانة (المقرر ٥/م أ-١)[(١)].

باء – نطاق المذكرة

٢- تتضمن هذه الوثيقة التقرير التوليفي الخامس عن الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً في إطار المرحلة التجريبية. وهو عبارة عن خلاصة لآخر المعلومات المتاحة بشأن ١٥٢ نشاطاً من أنشطة مشاريع الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً من بينها اثنا عشر نشاطاً جديداً. ووفقاً للأحكام المتعلقة بتواتر تقديم التقارير عن الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً المحددة في إطار الإبلاغ عن الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً في إطار المرحلة التجريبية، يجوز تقديم التقارير في أي وقت ولكن مؤتمر الأطراف يحدد كل سنة أجلاً أقصى لتقديم المعلومات التي ينظر فيها في التقرير التوليفي المقدم إلى دورته اللاحقة. وفي حالة هذا التقرير، كان تاريخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ هو الأجل الأقصى لتقديمه كما يتبين ذلك من مشروع المقرر المتعلق بالأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً في إطار المرحلة التجريبية الوارد في الوثيقة FCCC/CP/2001/2/Add.5[(٢)].

جيم – الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئتان الفرعيتان

٣- فيما يلي الإجراءات التي قد تود الأطراف اتخاذها في الدورة الخامسة عشرة للهيئتين الفرعيتين:

(أ) الإحاطة علماً بالتقرير التوليفي؛

(ب) إعداد مشروع مقرر ليعرض على مؤتمر الأطراف وإحالته عن طريق الهيئة الفرعية للتنفيذ، عند الاقتضاء، إلى مؤتمر الأطراف.

ثانياً – النتائج

٤- تواصل في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠١ **ارتفاع عدد أنشطة مشاريع الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً وعدد الأطراف المشتركة فيها**. وكانت هناك حتى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١، معلومات متاحة بشأن ما مجموعه ١٥٢

نشاطاً من هذه الأنشطة مما يمثل زيادة بنسبة قدرها ٨ في المائة تقريبا مقارنة بعددها في عام ٢٠٠١[٣]. وتستضيف عشرة أنشطة من أنشطة المشاريع الاثني عشر الجديدة أطراف غير مدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية (الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول) يستضيف نشاطين طرفان يمر اقتصادهما بمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق. ويشارك ربع عدد الأطراف في الاتفاقية في المرحلة التجريبية للأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً. وانضم إلى الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول المضيفة لمشاريع، أربعة أطراف إضافية وارتفع عدد الأطراف المستثمرة من أحد عشر إلى اثني عشر ليصبح مجموعها ٥٣ طرفاً. وتمثل الآن الأطراف غير المدرجة في المرفق الأول ٧٠ في المائة من العدد الكلي للأطراف المضيفة (انظر المرفق، الشكل ١).

٥- وظل **توزيع أنشطة المشاريع بين الأطراف المدرجة في المرفق الأول والأطراف غير المدرجة في المرفق الأول**[٤]، يميل تدريجيا لفائدة الأطراف الثانية وإن كانت حصة الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال لا تزال تمثل ٥٦ (٥٩)[٥] في المائة[٦]. وكان هناك تغيير طفيف في **توزيع الأنشطة فيما بين المجموعات الإقليمية الثلاث للأطراف غير المدرجة في المرفق الأول** حيث ارتفع عدد المشاريع من ٣٧ إلى ٣٩ مشروعاً: وكان هناك تناقص في حصة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٥٨ (٦٤) في المائة) من مشاريع الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً في حين زادت حصة منطقة آسيا والمحيط الهادي (٢٨(٢٥) في المائة) وأفريقيا (١٣ (١١) في المائة) عما كانت عليه في عام ٢٠٠٠ (انظر المرفق، الشكل ٢).

٦- وما تزال أنشطة المشاريع موزعة توزيعاً غير متساوٍ **بين مختلف المناطق**. فمن بين مشاريع الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا في بلدان أطراف مدرجة في المرفق الأول هذه، وعددها ٨٥ مشروعا، لا يزال أكثر من نصفها مشاريع تتركز في بلدين يمر اقتصادهما بمرحلة انتقالية هما لاتفيا (٢٥) وإستونيا (٢١). وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تأتي كوستاريكا الأولى بتسعة أنشطة تتبعها المكسيك وبوليفيا (خمسة لكل منهما). وفي أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادي، لا يستضيف أي طرف أكثر من نشاطين[٧].

٧- وفيما يتعلق **بأنواع أنشطة المتصلة بمشاريع الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركا**، تعزز الاتجاه صوب أنشطة المشاريع المتصلة بالطاقة بعد أن أضيفت أربعة أنشطة لمشاريع جديدة في مجال الطاقة المتجددة ثلاثة منها في مجال كفاءة استخدام الطاقة واثنان في مجال احتباس الغاز الهارب وواحد في مجال تغيير نوع الوقود. وبالمقارنة بما كان عليه الحال، أضيف مشروعان جديدان في مجال التحريج[٨]. وبعد أن أضيفت مؤخراً تسعة مشاريع غير حراجية في بلدان أطراف مضيفة غير مدرجة في المرفق الأول، بدأ **التوزيع الجغرافي حسب نوع النشاط** يكتسب مزيداً من التوازن. بيد أنه يجدر بالذكر أن جميع المشاريع الحراجية تقريباً توجد في بلدان أطراف غير مدرجة في المرفق الأول (انظر المرفق، الشكل ٣).

٨- ويتزايد عدد **الأطراف المضيفة المكتسبة لخبرات متنوعة**، أي الأطراف التي لديها أكثر من مشروع واحد[٩]. وقد أبلغ للمرة الأولى عن أنشطة مشاريع يشترك فيها أكثر من طرف مستثمر حيث أن كلاً من أندونيسيا والأردن يستضيفان نشاطاً تشارك فيه شركات من بلدان أطراف مختلفة مدرجة في المرفق الأول.

٩- وبالربط بين نوع النشاط والحصّة في **تقديرات انبعاثات غازات الدفيئة التي يتم تخفيضها أو عزلها**[١٠] (بمكافئها من غاز ثاني أوكسيد الكربون)، تتأكد الأهمية المتزايدة لأنشطة المشاريع غير المتصلة بالحراجة حيث ارتفع عددها ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٩ إلى ٦٥ في المائة في عام ٢٠٠١. بيد أن السبب يعزى إلى حد بعيد بالنسبة للعام الماضي إلى إضافة مشروع مستقل لاحتباس الغاز الهارب يمثل بمفرده ١٦ في المائة من مجموع هذه المشاريع (انظر المرفق، الشكل ٤).

١٠- وفيما يتعلق **بالمنافع البيئية الناشئة عن تغيير المناخ الحقيقية القابلة للقياس والطويلة الأجل التي ما كانت لتتحقق لولا نشاط ينفذ تنفيذا مشتركا**، تحسن المستوى للإبلاغ عنها بعد أن تنامت الخبرة المكتسبة في هذا المجال. بيد أنه لم تدخل، كما حصل في العام الماضي، أي تحسينات تستحق الذكر على صياغة خطوط الأساس والمعايير التي تضيف جديداً. فمعظم التقارير تورد أوصافاً موجزة للخطوط الأساسية ولكنها لا تتضمن أي مجموعات لبيانات حقيقية. وقد استخدم بعض الأطراف في مجالات كمجال كفاءة استخدام الطاقة خطوطا أساسية تفترض أنه لن يحصل أثناء الفترة المشمولة بالنشاط أي تغيير في نمط استهلاك الطاقة. وافترضت أطراف أخرى أن تظل الاتجاهات الحالية سائدة، كاستمرار تراجع كميات الكربون واستمرار الأنماط غير المستدامة لاستهلاك الطاقة. وفي بعض الحالات، تعني الافتراضات أنه لن يحرز أي تقدم تكنولوجي أو أي تحسينات في كفاءة استخدام الطاقة بدون نشاط ينفذ في إطار مشروع أنشطة تنفذ تنفيذاً مشتركاً.

١١- وتقول معظم التقارير إن المنظمات المحلية و/أو الوطنية هي الجهات المسؤولة عن جمع معظم البيانات المتعلقة بالأنشطة المنفَّذة تنفيذا مشتركا وعن أنشطة الرصد المتصلة بها خلال المرحلة التجريبية للمشاريع. وتسند مسؤوليات إجراء القياسات بصفة عامة إلى مؤسسات وطنية وبلدية وتسند في بعض الحالات إلى منظمات من القطاع الخاص في البلد المضيف. وورد للمرة الأولى في تقارير بشأن بضعة مشاريع في مجالي الكفاءة في استخدام الطاقة وتغيير نوع الوقود، تقييم للمستويات المتوقعة والحقيقية في الحد من انبعاثات الدفيئة من شركتين من طرف ثالث واحدة للاعتماد والأخرى لتقديم الدعم التقني من طرف ثالث. وقد أعادت هاتان الشركتان النظر في القيم الحقيقية المتوقعة للانبعاثات الناشئة عن بعض أنشطة المشاريع التي تشارك فيها السويد وليتوانيا. وعلى حين أن المعروف أن هناك تجارب مع القطاع الخاص لطرف ثالث في مجال التحقق من الأنشطة المنفَّذة تنفيذا مشتركا لم يبلغ الطرفان المعنيان عن هذه التجربة في إطار المرحلة التجريبية للأنشطة المنفَّذة تنفيذا مشتركا[١١].

١٢- **وعلى صعيد الإبلاغ عن أنشطة مشاريع الأنشطة المنفَّذة تنفيذا مشتركا** استخدمت الأطراف النموذج الموحد لإعداد التقارير الذي اعتمدته الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في دورتها الخامسة عشرة[١٢] في جميع الحالات باستثناء بضعة حالات. واستُخدم في حالة واحدة النموذج الموحد لإعداد التقارير بصيغته المنقحة[١٣]. ويتضح من الخبرة المكتسبة فيما يتعلق بإعداد التقارير أن وضع مبادئ توجيهية تصاحب شكل إعداد هذه التقارير من شأنه أن يسهِّل إتمامها ويسهل أي تحليلات تجرى بشأنها فيما بعد.

١٣- وفيما يتعلق **بالحالة المالية**، تفتقر التقارير عموما إلى المعلومات التي من شأنها أن تساعد على إجراء المقارنات. وورد أن هناك موارد مالية كافية ومؤكدة بالنسبة لثلثي أنشطة المشاريع. وارتفعت بقدر متوسط حصة التدفقات الاستثمارية المتأتية من القطاع الخاص مقارنة بالموارد من القطاع العام. وتتضمن التمويلات المتأتية من القطاع العام موارد متأتية من أطراف مستثمرة و/أو مساهمات من أطراف مضيفة. وتتأتى الموارد المقدمة من القطاع الخاص أساسا من شركات تعمل في قطاع الطاقة.

١٤- ولم يُبلَّغ عن أي **برامج وطنية جديدة لأنشطة منفذ تنفيذا مشتركا**. وقدم طرف واحد كشفاً بآخر المعلومات عن الأنشطة التي غطتها التقارير السابقة. وترد معلومات مفصلة عن بعض هذه البرامج في شكل إلكتروني على شبكة الإنترنت، في موقع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ[١٤].

١٥- ولم ترد أي معلومات جديدة عن أبواب نموذج الإبلاغ الموحد التالية ويمكن الاطلاع على النتائج المتعلقة بها من التقارير التوليفية السابقة: المعلومات المتعلقة بالتكلفة، قدر الإمكان (ألف-٤)، وإجراءات التقييم المتفق عليها (ألف-٥)، وتوافق النشاط مع أولويات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية الوطنية والأولويات والاستراتيجيات الاجتماعية - الاقتصادية والبيئة ومدى دعمه لها (جيم) والمنافع المتأتية من مشروع الأنشطة المنفَّذة تنفيذا مشتركا (دال) وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا والدراية العملية (زاي) وتعليقات إضافية (حاء).

١٦- وتؤكد النتائج المتوصل إليها بشأن **بناء القدرات ونقل الدراية** صحة النتائج الواردة في استعراض المرحلة التجريبية من الأنشطة المنفَّذة تنفيذا مشتركا[١٥]. أي أن معظم جهود بناء القدرات التي بُذلت في العامين الماضيين لم تكن تستهدف الأنشطة المنفَّذة تنفيذا مشتركاً فقط بل وترمي أساسا إلى تسهيل مشاركة الأطراف المضيفة في آلية التنمية النظيفة عبر المشاريع المنصوص عليها بموجب المادة ٦ من بروتوكول كيوتو. وقد بنيت القدرات من خلال حلقات العمل والاجتماعات وتبادل المعلومات.

١٧- وفي الختام، يبدو أن الأطراف التي أنشأت وحدة للأنشطة المنفَّذة تنفيذا مشتركا لاقت نجاحاً أكبر في اجتذاب الموارد المالية وفي ضمان استخدامها في المجالات ذات الأولوية في التنمية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن

ارتفاع عدد أنشطة المشاريع من ١٤٠ إلى ١٥٠ نشاطا وارتفاع عدد الأطراف من ٤٨ إلى ٥٣ طرفا يتيح المزيد من فرص بناء القدرات من خلال "التعلُّم بالممارسة" نظرا لعدة أمور، منها الصعوبات في تحديد خطوط الأساس وإدارة أنشطة مشاريع الأنشطة المنفَّذة تنفيذا مشتركا والعمليات المؤسسية الوطنية.

الحواشي

(١) FCCC/CP/1996/15/Add.1

(٢) جميع الأنشطة يبلغ عنها في تقارير مشتركة على نحو ما تقبل به أو تعتمده أو تؤيده السلطات الوطنية المعينة ذات الصلة ويشمل ذلك تقديم دليل في شكل رسالة رسمية معنونة يثبت اتفاق جميع الأطراف المعنية في الرأي بشأن المعلومات وموافقتها عليها وقبولها بها أو تأييدها.

(٣) تـــرد على شبكة الإنترنت، في موقع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ، القائمة المفصلة بالمشاريع، مع إحالتها إلى التقرير الخاص بكل منها. وعنوان الموقع هو: (http://www.unfccc.int/issues/aij.html).

(٤) عند تحليل توزيع المشاريع، ينبغي أن لا يغيب عن الأذهان أن عدداً كبيراً (٥٥) من الأنشطة الصغيرة المماثلة تضطلع به ثلاثة أطراف مضيفة تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتقع هذه المشاريع في مجالات كفاءة استخدام الطاقة (خاصة تحسين نظم التدفئة في البلديات/المقاطعات) والطاقة المتجددة (التحول إلى مراجل الوقود الاحيائي) وهذه مشاريع صغيرة من حيث الاستثمار الموظف فيها وتأثيرها على غازات الدفيئة؛ وقد قام المضيفون لمشاريع أخرى والمستثمرون فيها بجمع هذه الأنشطة في فئة واحدة وأبلغوا عنها بشكل إجمالي بوصفها مشروعاً واحدا.

(٥) الأراقم الواردة بين قوسين تهمّ عام ٢٠٠٠.

(٦) في عام ١٩٩٧، كانت حصة الأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ٧٠ في المائة من جميع أنشطة مشاريع الأنشطة المنفذة تنفيذا مشتركاً.

(٧) في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تستضيف كوستاريكا تسعة مشاريع وللمكسيك وبوليفيا خمسة مشاريع ولشيلي وهندوراس أربعة (ثلاثة) أنشطة لكل منهما. وتستضيف غواتيمالا ثلاثة (اثنين)، والأرجنتين وإكوادور وبيليز مشروعين لكل منهما. ولبنما والسلفادور ونيكاراغوا مشروع واحد لكل منها. وفي آسيا والمحيط الهادي، توزع أنشطة المشاريع في المنطقة على النحو التالي: تستضيف الأردن وبوتان وفيجي وتايلند وسري لانكا و الهند مشروعاً لكل منها وتستضيف جزر سليمان وفييت نام مشروعين ولأندونيسيا والصين أربعة

الحواشي (تابع)

مشـــاريع لكل منهما. وفي منطقة أفريقيا، لبوركينا فاسو وغينيا الإستوائية ومالي وموريتانيا والمغرب وزمبابوي مشروع لكل منها ولموريتانيا وجنوب أفريقيا مشروعان لكل منهما.

(٨) الـــتوزيع حسب نوع النشاط: ٦١ (٥٨) في مجال كفاءة استخدام الطاقة و٥٣ (٤٩) في مجال الطاقـــة المتجددة وتسعة (سبعة) في مجال احتباس الغاز الهارب وعشرة (تسعة) في مجال تغيير نوع الوقود واثنان (اثنان) في مجال الزراعة وأربعة (أربعة) في مجال التحريج و١٣ (١٢) في مجال حفظ الغابات أو إصلاحها أو إعادة التحريج.

(٩) هـــناك طرف واحد يمر اقتصاده بفترة انتقالية يكتسب خبرات من خمسة أنشطة مختلفة، وأربعة أطراف (ثلاثة) يستضيف كل منها أربعة مشاريع مختلفة، في حين تكتسب ثلاثة (اثنان) من البلدان المارة بمرحلة انتقالية وبلد من آسيا والمحيط الهندي خبرات من ثلاثة أنواع لمشاريع مختلفة. ويشارك ثلاثة عشر طرفاً مضيفاً في نوعين من المشاريع لكل طرف. ولبقية الأطراف المضيفة وعددها ١٩ (١٧) نشاط واحد فقط.

(١٠) ترد معلومات بشأن ١٣٩ (١٢٧) من أنشطة المشاريع المنفذة تنفيذاً مشتركاً. ولا ترد بيانات عن ثلاثة عشر نشاطا في المجالات التالية: التحريج (واحد) والكفاءة في استخدام الطاقة (ثمانية) وتغيير نوع الوقود (ثلاثة) واحتباس الغاز الهارب (واحد).

(١١) يـــرد عرض عن التحقق من مشروع الإنارة ذات الكفاءة العالية المنفذة أنشطته بالاشتراك بين النرويج والمكسيك (انظر الحلقة التقنية بشأن الآليات المنصوص عليها بموجب المواد ٦ و١٢ و١٧ من بروتوكول كيوتو – مجموعة العروض، الدورتان العاشرة للهيئتين الفرعيتين).

(١٢) FCCC/SBSTA/1997/4.

(١٣) FCCC/SB/2000/6/Add.1.

(١٤) http://www.unfccc.int/issues/aij.htm1.

(١٥) FCCC/SB/1999/5، الجزء الأول، الفرع الثاني – باء.

المرفق

الشكل ١- التوزيع الجغرافي للأطراف المضيفة للأنشطة المنفَّذة تنفيذا مشتركاً ١٩٩٧-٢٠٠١

(عدد الأطراف المضيفة)

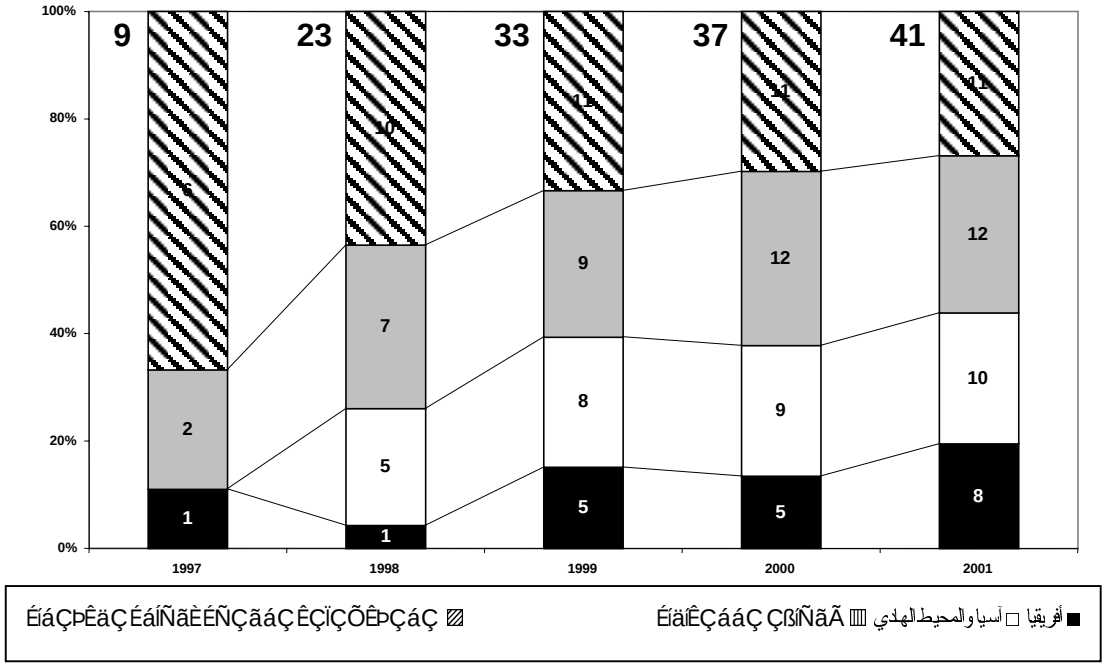

الشكل ٢- التوزيع الجغرافي لأنشطة مشاريع الأنشطة المنفَّذة تنفيذاً مشتركاً ١٩٩٧-٢٠٠١

(عدد أنشطة المشاريع)

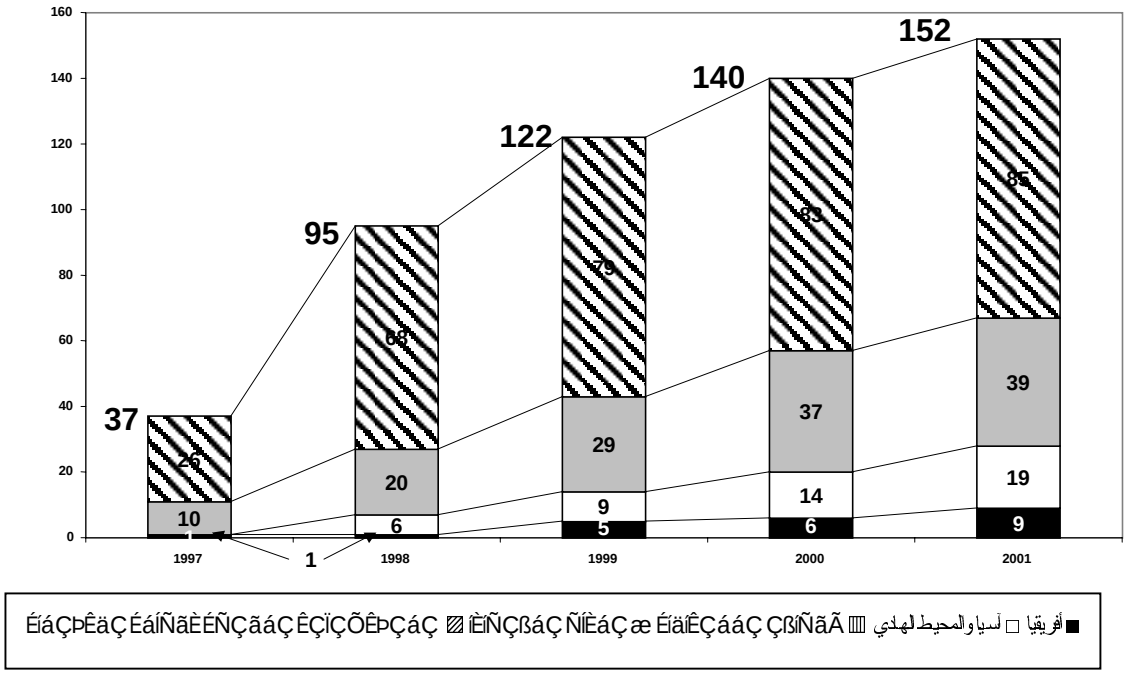

الشكل ٣- التوزيع الجغرافي لأنشطة مشاريع الأنشطة المنفَّذة تنفيذاً مشتركاً بحسب نوع النشاط، ٢٠٠١

(نسبتها المئوية إلى مجموع أنشطة المشاريع البالغ عددها ١٥٢ نشاطاً)

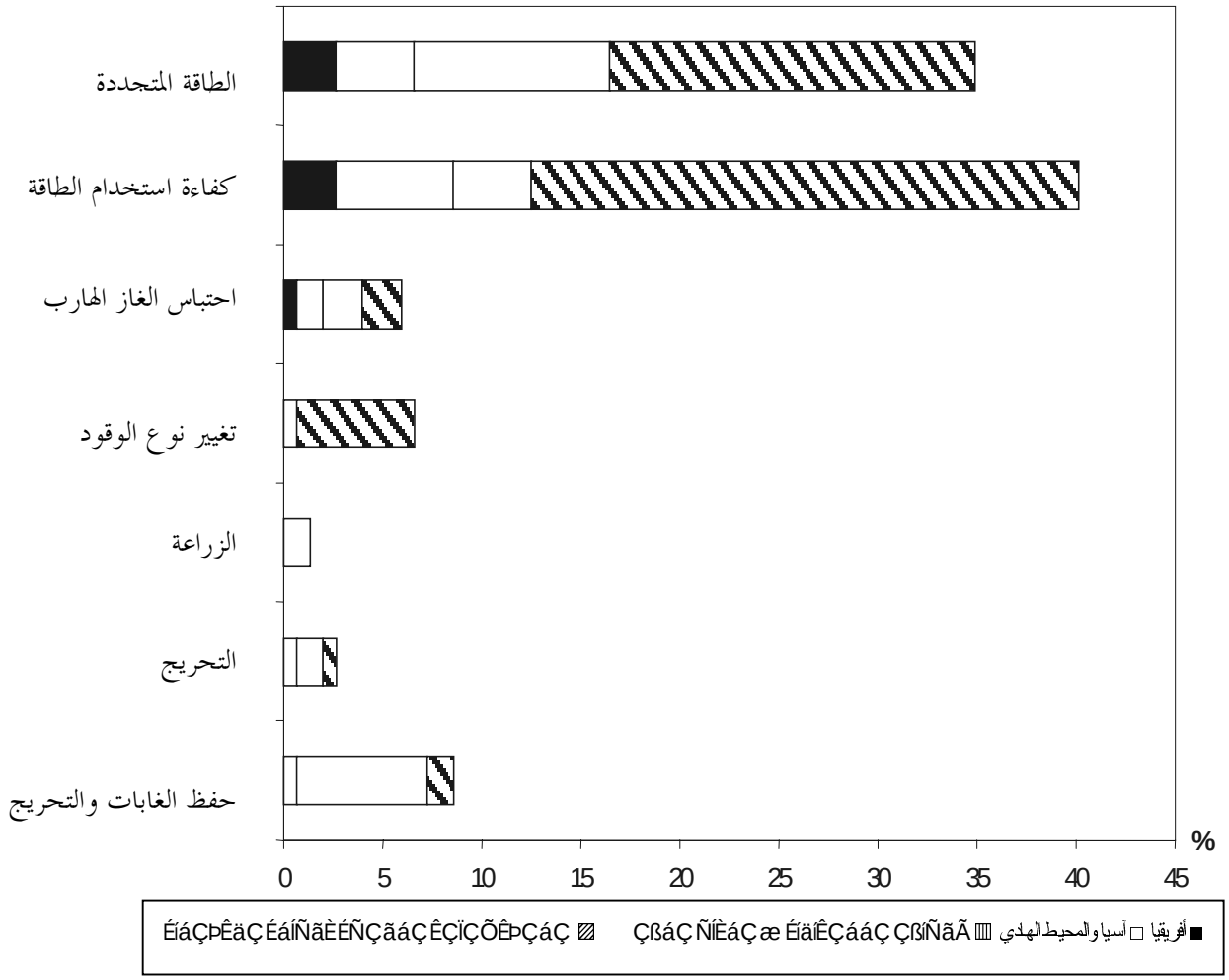

الشكل ٤- عدد أنشطة مشاريع الأنشطة المنفَّذة تنفيذاً مشتركاً وكمية الغازات الدفيئة التي يتم تخفيضها أو عزلها حسب نوع هذه الأنشطة في عام ٢٠٠١

(نسبتها المئوية إلى مجموع عدد المشاريع)

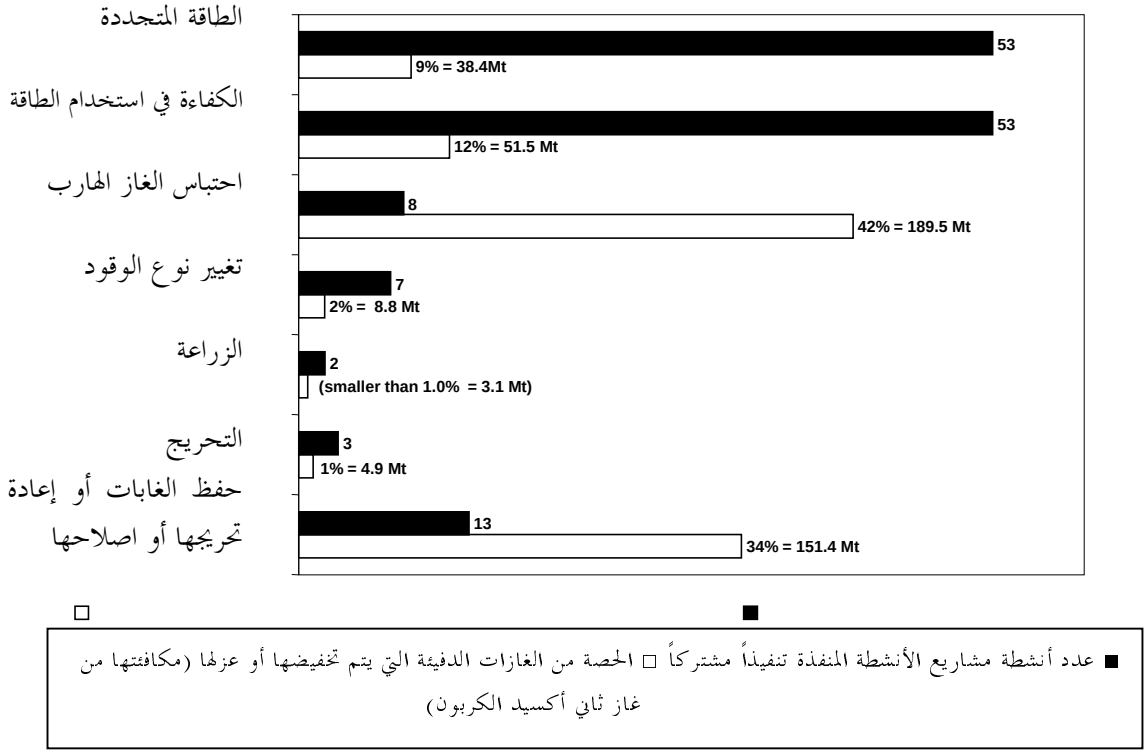

- - - - -